

تحليل لدراسة الأداء الصناعي للصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي

وأهميتها النسبية

المدرس المساعد

شروق عباس مرزا

الأستاذ الدكتور

رحمن حسن علي

المقدمة

يحتل القطاع الصناعي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويعد من أهم مكونات الناتج القومي في أغلب اقتصاديات العالم، كما يعتبر مركزاً مهماً يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي، وتحقيق النمو والتقدم الحضاري، والمشروع الصناعي ينظر إليه على أنه وحدة اقتصادية إنتاجية، وتمثل النواة الأساسية للصناعة تستخدم مواردها الاقتصادية المتاحة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، وفق نظام إنتاجي معين، مقابل ما تحصل عليه من عوائد مالية، ويعتبر هذا مشروع إنفاقي وإنتاجي معاً.

لذا فإن الأداء هو المحصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية كونه يعبر عن قابلية الوحدة في خلق النتائج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وحتى يكون الأداء على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، لا بد من وجود تنظيم فعال وتخطيط سليم لأوجه نشاط الوحدة الاقتصادية.

والعراق بصفته بلداً نامياً يحتل فيه القطاع الصناعي المركز الأول من بين القطاعات الأخرى كونه يساهم بنسبة كبيرة في تمويل موارد الدولة، وتوفير الحاجات الضرورية للمجتمع.

والقطاع الصناعي يتكون من عدة أنشطة اقتصادية، منها النشاط الصناعي الإستخراجي، والنشاط الصناعي التحويلي، والنشاط الصناعي الخدمي، وقدر تعلق الأمر بالنشاط الصناعي التحويلي فهو يضم مجموعة من المنشآت الصناعية الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، كما يتميز بتوفير الأسواق المحلية الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية.

الإ أن ظروف الحرب التي واجهها العراق منذ عام 1980 ولغاية سقوط النظام عام 2003 أدت إلى تدمير معظم القطاعات الصناعية الإستخراجية منها، والتحويلية، وتدمير قطاع الكهرباء، والقيام بأعمال السلب والنهب، مما أدى ذلك الوضع إلى عرقلة نمو القطاع الصناعي، وتعرضه لعدة مشاكل، منها عدم تمكن معظم منشآته من وضع الخطط السليمة، وتراجع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الطاقات الإنتاجية نتيجة الوضع الأمني والسياسي الغير مستقر، وسوء الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة، ومناقسة السلع الأجنبية الرخيصة الثمن للسلع المحلية، عدم حماية الصناعات الوطنية، ونقص التمويل اللازم لإعادة تأهيل هذه الصناعات، وكثافة الأيدي العاملة الغير متخصصة بالعمل، مما أدت تلك المشاكل والاختناقات إلى عرقلة التنمية الاقتصادية لذلك البلد.

لذلك لا بد من البحث عن الاختلالات والانحرافات التي قد تحدث في المنشآت الصناعية، وكيفية معالجتها، ووضع الخطط السليمة، للنهوض بهذه المنشآت، وتنمية الاقتصاد الوطني.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة دوافع الصناعات التحويلية خصوصاً القطاع العام في العراق، ومستوى الأداء الصناعي فيها للوقوف على أهم مكامن الإخفاق، ومحاولة الباحثة للتصدي باتجاه تطوير الإمكانيات الإنتاجية والمالية، لكي تضمن السير لهذه الصناعات باتجاه تحقيق الأهداف المرسومة لها.

أهمية البحث

إن أداء الصناعات التحويلية وأهميتها النسبية هو محاولة للكشف عن الخلل ومحاولة معالجته، كما يعبر عن واقع حال هذه الصناعات من خلال نشاطها وأدائها، باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية خلال فترات زمنية معينة.

مشكلة البحث

لقد تعرضت المشاريع الصناعية في العراق إلى مجموعة من المعوقات التي أبعدها عن تحقيق أهدافها، كما أن تضاؤل الأهمية النسبية لتلك الصناعات التحويلية يستوجب المزيد من الدراسة والبحث ولاسيما تلك المتعلقة بكفاءة الأداء، حيث أدت هذه المعوقات إلى خلق كثير من المشاكل الخاصة بكفاءة الأداء لتلك الصناعات، مما جعل الباحثة تقوم بدراسة تلك المشكلة.

فرضية البحث

انطلاقاً من المشكلة نرى إن المشاكل والمعوقات التي تعرضت لها الصناعات التحويلية في العراق ولاسيما بعد عام 2003 سببت انخفاض شديد في الأداء الاقتصادي والأهمية النسبية لهذه الصناعات.

منهجية البحث

من أجل الوصول إلى نتائج البحث تم اعتماد الباحثة على أسلوبين هما استخدام الأسلوب الاستقرائي في الجانب النظري من البحث، والأسلوب الاستنباطي في الجانب العملي وذلك بالاعتماد على توفر المعلومات والبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاء الصناعي.

حدود البحث

تحدد الدراسة بإجراء الكشف عن عملية الأداء للصناعات التحويلية الخاصة بالقطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق خلال مدة زمنية معينة (2000-2009) كونها المدة التي تعرضت إلى الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنمية القطاع الصناعي في العراق ووضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك المشاكل.

المبحث الأول

واقع الصناعات التحويلية وأداؤها في الاقتصاد العراقي للمدة

(2009-2000)

قبل الحديث عن واقع وأداء الصناعات التحويلية في العراق لا بد من إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد العراقي للمدة المذكورة، إذ واجه مصاعب كثيرة، ناجمة عن السياسات التي مارستها الأنظمة السابقة، والتي سببت له تخلف اقتصادي وتعرضه لعدة مشاكل ومعوقات، خصوصاً عام 2003 التي حدث فيها سقوط النظام وسيطرة الاحتلال الأمريكي على العراق، حيث أثرت تلك الظروف تأثيراً سلبياً على أداء المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما القطاعات الاقتصادية وخاصة السلعية منها، نتيجة لما تعرضت له من تدهور وتخريب في القدرات الإنتاجية والوسائل اللازمة للعمليات الإنتاجية، وحدثت الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي ، حيث يتصف بأنه اقتصاد أحادي الجانب تشكل فيه الواردات النفطية المصدر الأساسي للدخل كما أنه يعاني من تضخم اقتصادي ونسب بطالة مرتفعة ومديونية خارجية (1) ، واستيراد الكثير من السلع الأجنبية التي تنافس السلع المحلية، وسياسة الإغراق في الأسواق، وعدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحدث الفساد المالي والإداري نتيجة لضعف الأجهزة الرقابية والإدارية.

والاقتصاد العراقي يعتمد في نموه على الأنشطة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية المختلفة وتشكل جميعها أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 بمقدار (519 %) وهو أقصى معدل وصل إليه هذا العام وبعدها بدأ بالتذبذب صعوداً ونزولاً إذ وصل عام 2005 إلى (24 %) ثم انخفض مرة أخرى عام 2007 إلى (2 %) ، ومن حيث مساهمة القطاعات الإنتاجية في هذا الناتج والتي من أهمها القطاع النفطي الذي يساهم حوالي (92 %) في الناتج المحلي الإجمالي ، والقطاع الزراعي يساهم بـ (5 %) ، والقطاع الصناعي يساهم بـ (1.5 %) ، وقطاع الكهرباء يساهم بـ (0.5 %) ، وقطاع البناء والتشييد يساهم بـ (1 %) (2) كما يكون لجميع هذه القطاعات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي في العراق فإن الإنتاج فيه يغطي قدراً كبيراً من احتياجات البلد الصناعية ويهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية ضخمة من أجل توفير الحاجات الأساسية والسلع الصناعية التي يحتاجها المجتمع ، علماً أن القطاع الصناعي يضم ثلاث مجموعات رئيسة من النشاطات وهي (1) :-

1. الصناعات الإستخراجية :- التي تستخرج الموارد الطبيعية والخام من باطن الأرض أو المياه وبشكلها الطبيعي كالنفط والفحم والخامات.
2. الصناعات التحويلية :- التي تقوم بتحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعة الإستخراجية أو القطاع الزراعي وتهيتها لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية مثل الصناعات الكيماوية والغذائية والنسيجية.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية الحسابات القومية / الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1997-2004) / 2005/ص9.

(2) د. أديب قاسم شندي/ الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي / مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية / جامعة واسط/ العدد الأول / المجلد الأول/ 2009/ص31.

(1) د. مدحت كاظم القرشي/ الاقتصاد الصناعي/ طبعة ثانية/ مزيدة ومنقحة/ دار وائل/ عمان/ 2005/ص25.

3. الصناعات الخدمية :- التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كإدامة وتصليح المكائن والأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

والذي يهتما ضمن الأنشطة التي تشكل أهمية في الاقتصاد العراقي هو نشاط الصناعات التحويلية (Manufacturing Industry) التي تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية من خلال أدائها ودورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتكمن أهميتها هذه في حماية الصناعة الوطنية، عن طريق زيادة الصادرات، وتقليل الاستيرادات وفرض الرسوم الكمر كية على السلع المستوردة ، كما تكمن أهميتها في استيعاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، والتقدم التكنولوجي، وتوفير البيئة المناسبة وتفعيل الأجهزة الرقابية، ولا يمكن تحسين أداء الصناعة إلا إذا كان قائماً على الترابط بين الزراعة والصناعة، يفضل قطاعات مثل الصناعات التحويلية كالمنسوجات والجلود وتجهيز الأغذية الزراعية ، ويلزم تعزيز الارتقاء بأساليب الإنتاجية في هذه القطاعات التي يمكن أن يتحقق فيها النمو، أو إيجاد القيمة المضافة عن طريق تجهيز السلع وتحويلها كمجموعة أساسية في إطار إستراتيجية زراعية وصناعية مشتركة⁽²⁾، وعادة ما يدعم ذلك بتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا بغرض تطوير القدرات وتحسين الإنتاجية⁽³⁾.

إلا أن ظروف الحرب التي عاشها العراق منذ عام 1980، ولغاية سقوط النظام عام 2003، ونتيجة للسياسات الفاشلة التي كانت سائدة في تلك الفترة، وتدني الوضع المعاشي، وتدمير البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات، مما أثر ذلك وبشكل سلبي على المؤسسات الاقتصادية، ولاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تكون معظم مشاريعها معطلة بسبب نقص الطاقة، ومستلزمات العملية الإنتاجية (1) ،وعرقله النمو الاقتصادي، وتراجع مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق النمو الاقتصادي، وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها وتخلفها، وتوقف بعض المنشآت الصناعية عن الإنتاج وتدمير العديد منها ، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة ضمن القطاع العام منها قبل عام 2003 (108) منشأة صناعية وبعد عام 2003 أصبح عدد المنشآت الصناعية (73) منشأة صناعية في عام 2004 كما مبين في جدول رقم (3) ، نتيجة تعرضها لكثير من المشاكل والمعوقات، التي سببت انخفاض شديد في الأداء الاقتصادي لهذه الصناعات ، ومن أبرز هذه المشاكل :-

أولاً/ المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات الصناعية وتمثل بـ:

المشاكل المتعلقة بالمواد الأولية :- نتيجة لقلّة تشغيل الطاقات الإنتاجية للصناعات التحويلية وتوقف معظم الخطوط الإنتاجية مما أدى ذلك إلى قلّة استخدام المواد الأولية والخامات لعدم توفر أجهزة مختبريه للفحص مما تضطر لإرسال هذه المواد إلى الخارج لفحصها وهذا يرفع من تكاليف نقلها أو القيام بشراء المواد الأولية والخامات من الخارج.

المشاكل المتعلقة بالمكائن والآلات :- يواجه قطاع الصناعات التحويلية في العراق انخفاض في الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب ضعف التكنولوجيا المستخدمة، وتقدم المكائن والآلات، مما يؤثر ذلك في تعطيلها وارتفاع تكاليف صيانتها وإدامتها، وعدم الاستفادة من استيراد

(2). African Development Bank / African Development Report / Oxford University Press/ New York/ 2001/ p13.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) / التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر والعولمة الشاملة للجميع والاستدامة البيئية/ مجلس التنمية الصناعية/ الدورة الخامسة والثلاثون / 2008/ ص39.

(1) د. أحمد عمر الراوي / دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003/ دار الدكتور للعلوم/ بغداد/ 2010/ ص285.

المكائن الحديثة بسبب نقص الخبرات والأيدي العاملة المدربة، نتيجة الإهمال بمجال البحث والتطوير الصناعي.

ج. المشاكل المتعلقة بالخدمات :- تمثلت بتدمير قطاعي الكهرباء والماء، وضعف وسائل النقل والمواصلات، بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، والقيام بأعمال التخريب لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً/ المشاكل المتعلقة بالتسويق وتتمثل بـ:

أ. ضعف السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، وانخفاض الطاقات الإنتاجية.
ب. منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية، وإتباع سياسة الإغراق في الأسواق، من خلال دخول العراق في سوق مفتوحة للاستيراد من السلع الأجنبية وانفتاح الحدود الخارجية دون أي عوائق لدخول هذه السلع وغيرها إلى داخل العراق (1).

ثالثاً/ المشاكل المتعلقة بالتمويل:- وتتمثل بنقص التمويل نتيجة لعدم الثقة التجارية لدى المصارف التجارية، بسبب الخسائر التي تتعرض لها هذه الصناعات، وانخفاض الأداء الاقتصادي لها، بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، مما أدى ذلك إلى ضعف القيام بالاستثمارات نتيجة توقعات المستثمرين من تعرضهم لمخاطر استثمارية.

رابعاً/ المشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات :- تتمثل بضعف أجهزة الرقابة الإدارية والمحاسبية، وعدم وجود إستراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمشاكل التي يتعرض لها القطاع الصناعي في العراق من جهة أخرى.

(1) William Block/ Keith Crane/ Economic Policy and Prospects in Iraq/ Federal Reserve Bank of Boston/London/ England/2004/ pag22.

أما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الصناعات التحويلية فهي (1) :-
إعادة تأهيل وتشغيل الشركات والمكائن، والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل.
تحسين كفاءة الأداء للشركات العامة، وزيادة مساهمتها في الناتج الإجمالي للبلد.
إنشاء صناعة متطورة حديثة من خلال توفير القروض المصرفية .
إدخال التكنولوجيا، وخلق بيئة عمل ملائمة للعمل في بيئة اقتصاد السوق.
بناء محطات كهرباء قرب المجمعات والمصانع الكبيرة لضمان استمرارية عملها.
بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات اللازمة.

إعداد مسودات القوانين التي تساهم في خلق بيئة مناسبة للاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي، وكذلك قوانين حماية المستهلك والمنافسة والمنتج المحلي.

زيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية تتطلب عدة أمور، منها توفير التمويل اللازم، والدعم الحكومي، وتوفير الإعانات في مجال البحث والتطوير، وعلى الرغم من أهمية كل ذلك يبقى توفر السوق العامل الرئيسي لتطور وتوسع الصناعة، وهذا يعتمد على استغلال الخبرات والكفاءات المتوفرة للبلد (2)

وتنتشر الصناعات التحويلية في العراق إلى مجموعات من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وفي مجال البحث تمت الإشارة إلى الصناعات النسيجية، إذ أن هذه الصناعات يكون موقعها ضمن المنشآت الصناعية الكبيرة لأن تلك المنشآت تتميز بأنها تستخدم (30) مشتل أو أكثر وتكون قيمة المكائن والآلات (100) ألف دينار فأكثر (3) ، ونظراً لأهمية هذه المنشآت وما تعطيه من نتائج خاصة بالصناعات التحويلية، لذا يقسم دليل النشاط الاقتصادي حسب التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) النشاطات الاقتصادية إلى عشرة أقسام من بينها قسم الصناعات التحويلية التي تقع تحت رقم التصنيف الدولي (3) وبدورها تضم أنواعاً كثيرة من الصناعات، ولا سيما الكبيرة منها التي تتباين فيما بينها من حيث حاجتها إلى المواد الأولية، أو طرق إنتاجها، أو طبيعة واستخدام منتجاتها، كما أنها تختلف من حيث حجمها وطاقتها وتقنياتها وحاجتها إلى مصادر الوقود والطاقة، وكيفية تمويلها، وحجم العاملين ومهارتهم . والهدف من التصنيف الدولي هو إعطاء صورة عن واقع النشاط الاقتصادي والصناعي والكيفية التي يتوزع فيها النشاط جغرافياً، كما يهدف إلى إيجاد أساس يعتمد عليه النشاط الصناعي للمقارنة، ويهدف أيضاً إلى التعرف على مدى ما يتحقق من نمو اقتصادي داخل الدولة، أو بين الدول والأقاليم (1) . لذا تضم الصناعات التحويلية في العراق مجموعات من المشاريع الصناعية الكبيرة، يمكن ترتيبها حسب

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010-2014 / ورقة القطاع الصناعي / 2009 / ص 17.

(2) د. أسامة عبد المجيد العاني/ أثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة/ مجلة دراسات اقتصادية/ السنة الثالثة/ العدد الرابع/ 2001/ ص 67.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية الإحصاء الصناعي / تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2006 / ص 1.

(4) د. محمد أزهر سعيد السماك / د. عباس علي التميمي/ أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها / جامعة الموصل/ 1987/ ص 90.

التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISIC) والذي من شأنه تسهيل عملية المقارنة الإحصائية بين المناطق والبلدان، وكما موضح في الجدول رقم (1) (2).

جدول رقم (1)

فروع الصناعات التحويلية وأرقام تصنيفها الدولي

رقم التصنيف الدولي	فروع الصناعات التحويلية
31	الغذائية والمشروبات والتبغ
32	النسيجية والملابس والجلود
33	الخشب والأثاث
34	الورق والطباعة
35	الكيميائية
36	الإنشائية
37	المعدنية الأساسية
38	الهندسية
39	التحويلية الأخرى

مصدر الجدول: د. محمد جواد عباس شبع/ الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق / بحث منشور في مجلة كلية التربية/ بابل / السنة السادسة/ العدد الثاني/ المجلد الأول/ نيسان/ 2008 / ص7-

8.

(2) د. محمد جواد عباس شبع/ الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق / بحث منشور في مجلة كلية التربية/ بابل / السنة السادسة/ العدد الثاني/ المجلد الأول/ نيسان/ 2008 / ص7-8.

وعلى الرغم من أهمية الصناعات التحويلية، إلا أنها شهدت تذبذباً من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع سبب ذلك إلى المشاكل والمعوقات التي سبق ذكرها، وانخفاض القيمة المضافة . ويمكن توضيح مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، إذ شهدت تذبذباً في الناتج المحلي الإجمالي صعوداً ونزولاً حيث بلغ عام 2000 (455994.7) ألف دينار ثم ارتفع عام 2001 إلى (609807.2) ألف دينار وبنسبة تطور سنوي قدره (33.73%) وبعدها أخذ بالانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له عام 2006 إذ بلغ (1473218.3) مليون دينار وبنسبة تطور سنوي قدره (51.71%) ويرجع سبب الانخفاض إلى ترمدي الوضع الأمني والمعاشي وعدم الاستقرار السياسي، والانقطاع المستمر في الكهرباء، وزيادة الاعتماد على القطاع النفطي، وغيرها من الأسباب ، ثم أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتقاع ولاسيما للمدة (2008-2010) حيث شهد أعلى ارتفاع له عام 2010 بلغ فيها بمقدار (3916564.8) مليون دينار وكانت نسبة التطور السنوي (16.24%) عن عام 2009 ولكن هذا الارتفاع في الناتج المحلي ليس أعلى مما هو عليه قبل عام 2003 ويرجع هذا التحسن النسبي إلى زيادة تصدير العراق للنفط، وحصوله على إيرادات نفطية كبيرة، وتحسن الوضع الأمني عما كان عليه سابقاً وغيرها من الأمور . (كما في جدول رقم 2) و (شكل رقم 1).

جدول رقم (2)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب نشاط الصناعات التحويلية

بالأسعار الجارية للمدة (2009-2000) (مليون دينار)

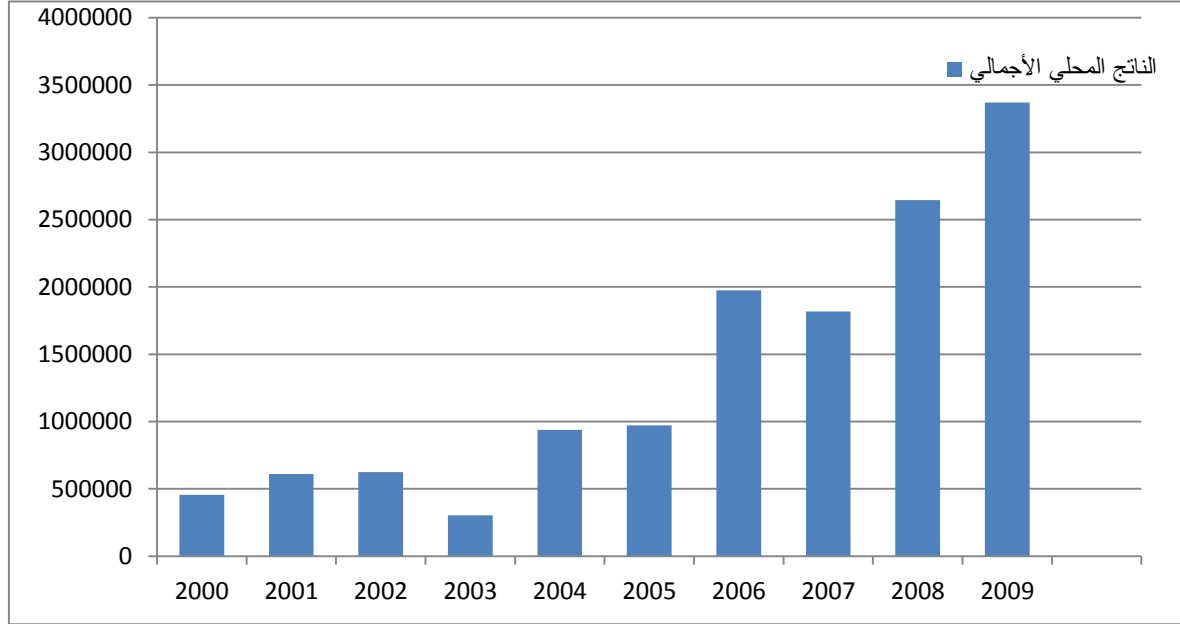
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي %
	(1)	(2)
2000	455994.7	---
2001	609807.2	33.73
2002	624346.2	2.38
2003	303724.2	(51.35)
2004	937681.6	208.72
2005	971031.3	3.55
2006	1473218.3	51.71
2007	1817913.8	23.39
2008	2644173.0	45.45
2009	3369376.3	27.42

- أرقام العمود (1) مأخوذة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الحسابات القومية.
- أرقام العمود (2) من استخراج وعمل الباحثين.
- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سلبية) .

ونظراً لأهمية الصناعات التحويلية في العراق ولاسيما الكبيرة منها والتي تخضع لسيطرة القطاع العام بالدولة لذلك لا بد من توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة التي تبين نشاط هذه المنشآت وأدائها، ضمن القطاع العام للصناعات التحويلية، ومن ثم الأهمية النسبية لهذه الصناعات حسب المؤشرات الاقتصادية المستخدمة.

شكل رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي في الصناعات التحويلية بالأسعار الجارية للمدة (2009 - 2000)



المؤشرات الاقتصادية للصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة بالأسعار الجارية للمدة (2009 - 2000)

أ. قيمة الإنتاج :- اتسمت قيمة الإنتاج بالتذبذب إذ بلغت قيمة الإنتاج عام 2000 بمقدار (468256.200) ألف دينار ثم ارتفعت عام 2001 إلى (641394.700) ألف دينار، وبنسبة تطور سنوي (1) قدرها (36.97) ، ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة كميات الإنتاج والمبيعات، ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض حيث بلغت (261199.800) ألف دينار في عام 2003 ، وبلغت نسبة التطور السنوي فيها (45.18%) منخفضة بالاتجاه السالب، ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والوضع المعاشي، والقيام بأعمال التخريب التي أدت إلى تدمير العديد من المنشآت الصناعية، وشح المواد الأولية. ثم اتسمت قيمة الإنتاج بالارتفاع عام 2005 وكان قدرها (788411.428) ألف دينار عن عام 2004 وبنسبة تطور سنوي قدرها (35%) نتيجة لزيادة الإنتاج والمبيعات ، ثم استمرت بالارتفاع خصوصاً خلال المدة (2009 - 2006)، فبلغت في عام 2006 بمقدار (1219861.653) مليون دينار، وبلغت فيها نسبة التطور بمقدار (54.72%)، أما في عام 2009 ارتفعت إلى (2827972) مليون دينار، وبلغت نسبة الزيادة السنوية (47.38%) ويعزى ذلك إلى تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي للبلد، وتشغيل بعض الطاقات الإنتاجية العاطلة. (كما في الجدول رقم 3) و(الشكل رقم 2).

(1) تم احتساب نسب التغير السنوي الانخفاض أو الارتفاع من خلال تطبيق الصيغة الآتية :-
نسبة التغير = (الكمية أو القيمة في السنة اللاحقة - الكمية أو القيمة في السنة السابقة) ÷ الكمية أو القيمة في السنة السابقة × 100

جدول (3)

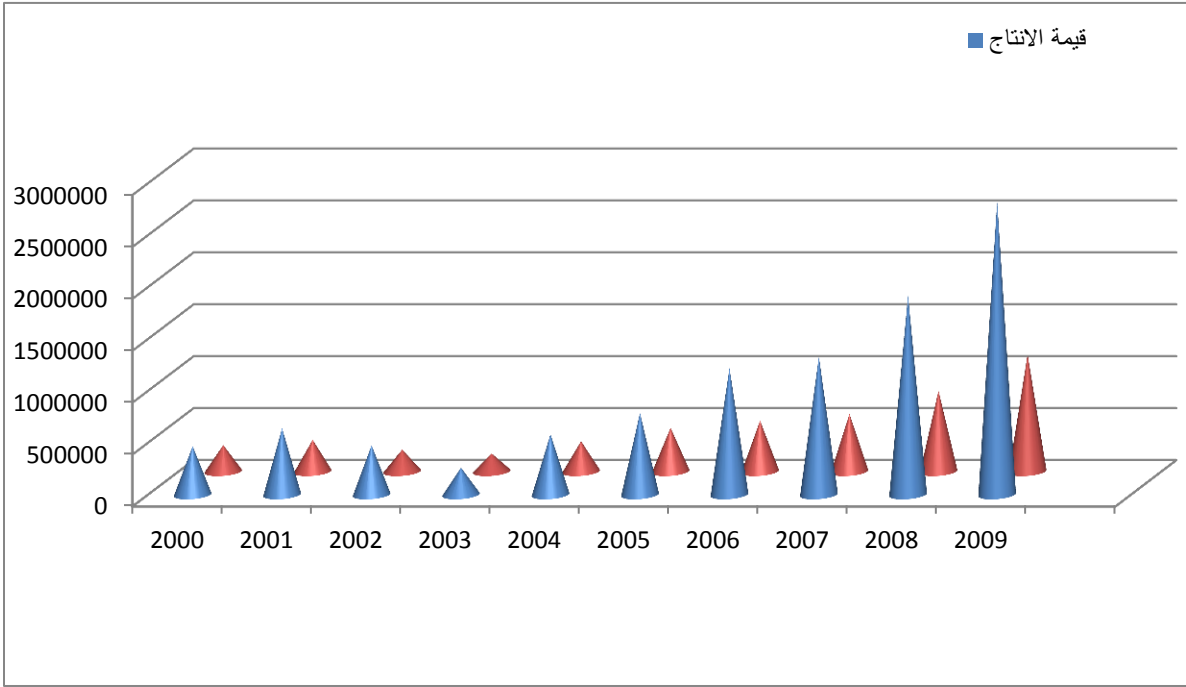
قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة بالأسعار الجارية للمدة (2000-2009) (القيم بملايين الدنانير)

السنوات	عدد المنشآت (1)	قيمة الإنتاج (2)	نسبة التغير السنوي % (3)	قيمة مستلزمات الإنتاج (4)	نسبة التغير السنوي % (5)
2000	102	468256.200	---	255929.500	---
2001	108	641394.700	36.97	306863.400	19.90
2002	58	476490.100	(25.71)	211492.300	(31.07)
2003	60	261199.800	(45.18)	174383.700	(17.54)
2004	73	583981.200	123.57	292125.700	67.51
2005	69	788411.428	35	422085.369	44.48
2006	67	1219861.653	54.72	491623.561	16.47
2007	72	1331963.604	9.18	555165.324	12.92
2008	84	1918778.431	44.05	778124.718	40.16
2009	83	2827972	47.38	1129724	45.18

- مصدر الأعمدة (1) ، (2) ، (4) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2005-2006) / ص110/ والمجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2008-2009) / ص 114.
- مصدر الأعمدة (3) ، (5) من عمل الباحثين.
- النسب المحصورة بين قوسين هي نسب انخفاض أي بالسالب.
- بيانات سنة 2009 مأخوذة من نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2009.

شكل رقم (2)

قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة للمدة (2009 - 2000)



قيمة مستلزمات الإنتاج:- اتسمت قيم مستلزمات الإنتاج بالتذبذب صعوداً ونزولاً خلال مدة الدراسة، وحققت أعلى مستوى لها قبل عام 2003 بمقدار (306863.400) ألف دينار في عام 2001، وحققت فيها نسبة تطور سنوي بمقدار (19.90%)، في حين حققت أدنى مستوى لها عام 2003 وكان قدرها (174383.700) ألف دينار، وبلغت فيها نسبة التطور السنوي بمقدار (17.54%) منخفضة بالاتجاه السالب ، وبعد ذلك العام أخذت بالارتفاع ووصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2009 وكان قدرها (1129724) مليون دينار، ونسبة التطور بلغت (45.18%) ويعزى سبب الارتفاع إلى عدة عوامل منها حصول زيادة في كميات الإنتاج، وزيادة في قيمة الإنتاج، أما سبب الانخفاض يعود إلى انخفاض كميات وقيم الإنتاج، وارتفاع أسعار المستلزمات .

(كما مبين في الجدول رقم 3) و (شكل رقم 2) .

ج. القيمة المضافة:- شهدت تذبذباً قبل عام 2003 فبلغت (334531.3) ألف دينار في عام 2001، وبنسبة تطور سنوي قدره (57.55%)، ثم انخفضت القيمة المضافة في عام 2002 ، وسجلت أدنى انخفاض لها عام 2003 حيث بلغت (86816.1) ألف دينار ، وبنسبة انخفاض سنوي قدره (67.23%) بالاتجاه السالب، ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض قيمة الإنتاج والمبيعات، أما بعد عام 2003 شهدت ارتفاعاً واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2009 حيث بلغت (1698248) مليون دينار، وكانت نسبة الزيادة السنوية (48.88%) ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الإنتاج والمبيعات .

(مشيراً إليه الجدول رقم 4) و (الشكل رقم 3) .

جدول (4)

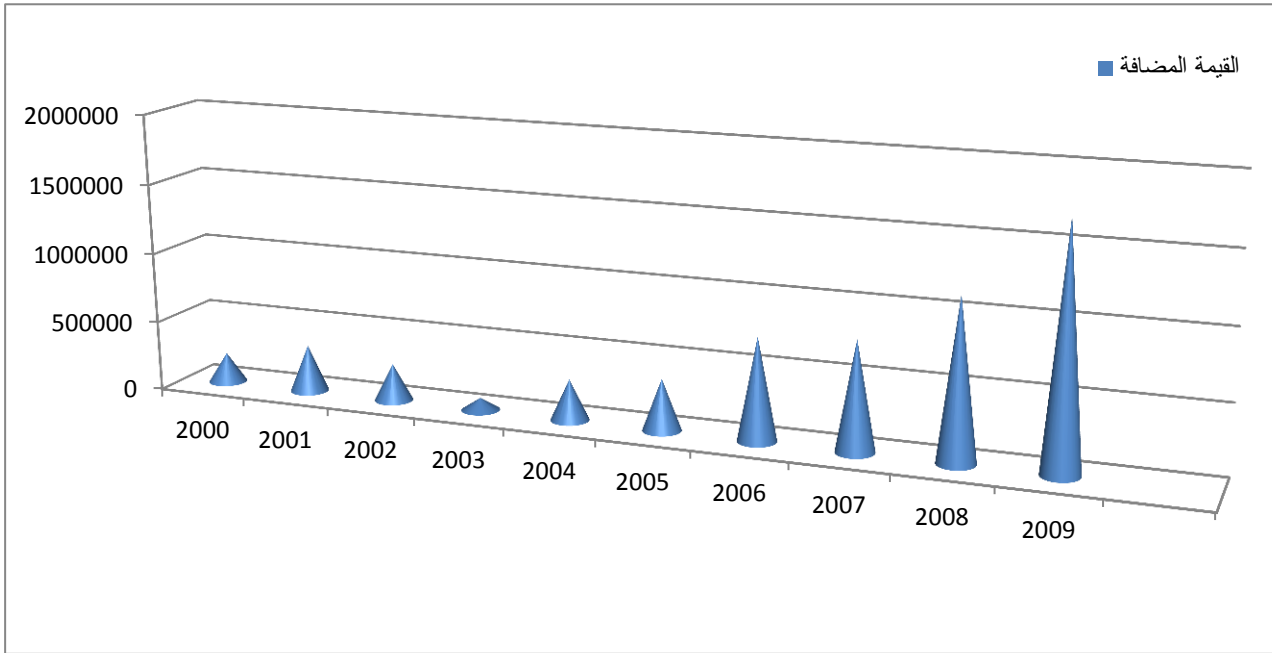
القيمة المضافة في الصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة
بالأسعار الجارية للمدة (2000- 2009) (القيم بالآلاف الدنانير)

السنوات	القيمة المضافة (1)	نسبة التغير السنوي % (2)
2000	212326.7	---
2001	334531.3	57.55
2002	264997.8	(20.78)
2003	86816.1	(67.23)
2004	291855.5	236.17
2005	366326.059	25.51
2006	728238.092	98.79
2007	776798.28	6.66
2008	1140653.713	46.84
2009	1698248	48.88

- أرقام الأعمدة (1)، (2) من استخراج وعمل الباحثين .
- تم استخراج القيمة المضافة بطريقة (قيمة الإنتاج _ قيمة مستلزمات الإنتاج) .
- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض أي سالبة.

شكل رقم (3)

القيمة المضافة في الصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة للمدة (2000- 2009)



المبحث الثاني

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة

(2009-2000)

نظراً لما تتركه الصناعات التحويلية من أثر على الناتج المحلي الإجمالي لذلك لا بد من الوقوف على أهمية الصناعات التحويلية ومدى مساهمتها في الاقتصاد العراقي، أي أن نقوم بدراسة أهميتها النسبية من حيث مساهمة القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة إلى إجمالي الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (العام، الخاص، التعاوني، المختلط)، بالاعتماد على الأسعار الجارية خلال المدة (2009-2000)، وقد تم دراسة تلك المساهمة من خلال المؤشرات الاقتصادية الآتية:-

1. قيمة الإنتاج.

2. قيمة مستلزمات الإنتاج.

3. القيمة المضافة.

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة إلى إجمالي الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات لهذه المنشآت للمدة (2009-2000) :-

أ. قيمة الإنتاج :- يعبر الجدول (5) العمود (3) عن الأهمية النسبية لقيمة إنتاج القطاع الصناعي العام للمنشآت الصناعية الكبيرة نسبة لإجمالي إنتاج الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة خلال مدة الدراسة (2009-2000)، فقد بين الانخفاض التدريجي لهذه الأهمية، إذ كانت تبلغ (52.13%) في عام 2000، ثم أخذت بالانخفاض إلى أدنى مستوى لها إذ بلغت (0.05%) عام 2003، ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبنسبة (67.06%) عام 2004، ويعود سبب ذلك الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الإنتاج في هذا القطاع خلال عام 2004 مقابل ارتفاع قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات لهذه المنشآت، ثم شهدت انخفاضاً مرة أخرى خلال المدة (2008-2005)، وبنسبة انخفاض ثابتة قدرها (0.07%)، ويعزى سبب الانخفاض إلى كثرة استيراد البضائع المنافسة للبضائع المحلية، وتردي الوضع المعاشي والأمني، وكذلك زيادة عدد المنشآت وقيم الإنتاج للقطاع الخاص في الصناعات التحويلية، مما كان ذلك الوضع نتيجة لضعف الأهمية النسبية في القطاع العام، ثم ارتفعت الأهمية النسبية مرة أخرى عام 2009 إذ وصلت إلى (76.09%) . (انظر الملحق 1) .

جدول (5)

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة إلى إجمالي الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات لهذه المنشآت من خلال (قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات

الإنتاج) للمدة (2000-2010) (القيم بالآلاف الدنانير)

السنوات	قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (1)	قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة في القطاع العام (2)	الأهمية النسبية % (3)	قيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (4)	قيمة مستلزمات الإنتاج في القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة في الصناعات التحويلية (5)	الأهمية النسبية % (6)
2000	898118.8	468256.200	52.13	662160.7	255929.500	38.65
2001	875516.2	641394.700	73.25	463124.9	306863.400	66.25
2002	592160617	476490.100	0.08	303542319	211492.300	0.06
2003	458985862	261199.800	0.05	291164534	174383.700	0.05
2004	870779.7	583981.200	67.06	464456.5	292125.700	62.89
2005	1115538455	788411.428	0.07	611785992	422085.369	0.06
2006	1660796409	1219861.653	0.07	809879773	491623.561	0.06
2007	1799880509	1331963.604	0.07	824641336	555165.324	0.06
2008	2618781518	1918778.431	0.07	1149055220	778124.718	0.06
2009	3716182	2827972	76.09	1559747	1129724	72.42

- مصدر الأعمدة (1) ، (4) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الإحصاء الصناعي/ نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات من (2001-2009) . أما البيانات الخاصة بسنة 2000 مأخوذة من المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2001. بيانات سنة 2009 مأخوذة من نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2009.
- مصدر الأعمدة (2) ، (5) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2005-2006) / ص110/ والمجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2008-2009) / ص 114.
- أرقام الأعمدة (3) ، (6) من استخراج وعمل الباحثين.

ب. قيمة مستلزمات الإنتاج:- اتسمت الأهمية النسبية لقيم مستلزمات الإنتاج في القطاع الصناعي العام بالتذبذب صعوداً ونزولاً كما مبينة في جدول (5) العمود (6) ، حيث بلغت (38.65%) في عام 2000 ، ثم ارتفعت عام 2001 لتصل إلى (66.25%) ، وبعد ذلك أخذت بالتراجع ، وسجلت أدنى انخفاض لها عام 2003 إذ بلغت (0.05%) ، ثم عادت فارتفعت إلى (62.89%) في عام 2004، وبعد ذلك استمرت بالانخفاض خلال المدة (2005-2008) وبنسب ثابتة قدرها (0.06%) من إجمالي المستلزمات في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات، ويعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع أسعار المستلزمات نتيجة لشح الخامات والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج ، وانخفاض قيم الإنتاج في القطاع الصناعي العام على الرغم من تطورها نسبة إلى إجمالي قيم الإنتاج للصناعات التحويلية لمختلف القطاعات للمنشآت الصناعية الكبيرة ، إضافة إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية، والتقدم التكنولوجي. وبعد ذلك شهدت الأهمية النسبية لقيم مستلزمات الإنتاج تزايداً في القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة عام 2009 حيث بلغت (72.42%)، ويعود ذلك إلى تطور الإنتاج والمستلزمات، واستيراد المواد الأولية والخامات . (كما مبين في الجدول (3) الأعمدة 3، 6).

ج. القيمة المضافة:- من خلال الجدول (6) العمود (3) تتضح مساهمة القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة في القيمة المضافة نسبة إلى إجمالي القطاعات في الصناعات التحويلية لهذه المنشآت، وتتسم الأهمية النسبية للقيمة المضافة بالتذبذب خلال المدة (2000-2009) ، حيث بلغت عام 2000 (89.98%)، وبعدها أخذت بالتراجع وسجلت أدنى انخفاض لها عام 2003 إذ بلغت (0.05%) ، ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض القيمة المضافة، وانخفاض نسب التطور فيها لذلك العام . ثم عادت مرة أخرى للارتفاع عام 2004، وكانت نسبة مساهمة القطاع العام (71.82%) إلى إجمالي القطاعات في الصناعات التحويلية للمنشآت الصناعية الكبيرة ، وبعد ذلك العام استمرت بالانخفاض خلال المدة (2005-2008) وكانت نسبة المساهمة (0.07%)، ثم ارتفعت نسبة المساهمة لتصل إلى (78.75%) عام 2009، ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة، وارتفاع نسب تطورها .
(كما أشار إليه الجدول 4 العمود 2) و(الملحق 2)

جدول (6)

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة إلى إجمالي الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات لهذه المنشآت من خلال (القيمة المضافة) للمدة (2009 -2000)

(القيم بملايين الدنانير)

الأهمية النسبية %	القيمة المضافة في القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة في الصناعات التحويلية (2)	القيمة المضافة في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (1)	السنوات
(3)			
89.98	212326.7	235958.1	2000
81.11	334531.3	412391.3	2001
0.09	264997.8	288618298	2002
0.05	86816.1	167821328	2003
71.82	291855.5	406323.2	2004
0.07	366326.059	503752463	2005
0.08	728238.092	850916636	2006
0.07	776798.28	975239173	2007
0.07	1140653.713	1469726298	2008
78.75	1698248	2156435	2009

• الجدول من استخراج وعمل الباحثين.

الاستنتاجات والتوصيات :-

أولاً :- الاستنتاجات

- توصل البحث لمجموعة من النتائج الهامة التي تخص الدراسة ومن أبرزها:-
1. تراجع مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكانت مساهمتها بنسب قليلة، إذ تحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة الإستخراجية وقطاع الزراعة، ويعزى سبب التراجع إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية وسوء استغلال الموارد المتاحة بسبب ظروف الحرب والوضع الأمني الغير مستقر والذي تعرض له البلد في تلك المدة الخاصة بالدراسة.
 2. شهد القطاع العام من بين القطاعات الأخرى في الصناعات التحويلية تذبذباً وانخفاضاً في أداءه خصوصاً عام 2003 نتيجة لما خلفته آثار الحرب والاحتلال مسببة ضعف أداء هذا القطاع في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة وقيمة المبيعات وقيمة الأجور والرواتب وعدد العاملين وإنتاجية العامل والأجر، كما شهد هذا القطاع تحسناً في أداءه خصوصاً عام 2009 ويرجع سبب ذلك إلى استقرار نسبي للبلد من الناحية الأمنية والمعاشية والدعم المقدم من قبل الحكومة وذلك من أجل تحسين الوضع المعاشي للعاملين لأن الصناعات التحويلية هي من أكثر الصناعات التي تستقطب أعداد هائلة من العمال
 3. أما بالنسبة للأهمية النسبية للقطاع الصناعي العام في الصناعات التحويلية للمدة (2000-2009) ومن خلال المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بقيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة وعدد العاملين وإنتاجية العامل وإنتاجية الأجر جميعها شهدت ارتفاعاً في نسب المساهمة في الصناعات التحويلية في عام 2009 وبنسب تصل أكثر من (70%) في هذا العام بسبب ارتفاع نسبيها التطورية عن النسب التطورية لها في الصناعات التحويلية أما المؤشرات الأخرى الخاصة بقيمة الأجور والرواتب وقيمة المبيعات، فقد انخفضت فيها نسب المساهمة في الصناعات التحويلية في ذلك العام بسبب ارتفاع النسب التطورية لها في الصناعات التحويلية بشكل أكبر مما هو عليه في القطاع العام .
 4. نستدل من خلال ما توضح من أداء الصناعات التحويلية وأهميتها النسبية ضمن القطاع العام للمنشآت الصناعية الكبيرة أن هذه الصناعات تعاني من الضعف الشديد في الأداء الخاص بالقطاع العام منها وضعف مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية المذكورة نتيجة للمشاكل والمعوقات التي تعرضت لها خصوصاً بعد عام 2003 على أثر تدهور الوضع السياسي والأمني للبلد بعد سقوط النظام وسوء الوضع المعاشي والقيام بأعمال التخريب والسرقة لهذه الصناعات الحكومية وتخريب قطاع الكهرباء وغير ذلك من أوضاع أدت إلى فشل الأداء لهذه الصناعات وبالتالي ضعف مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: التوصيات

1. تحسين الأداء الصناعي عن طريق توفير الدعم من قبل الحكومة لتوفير الخدمات وإصلاح البنى التحتية، لأنها تعتبر عاملاً مهماً في نمو وتطوير الصناعات القائمة.
2. إتباع تشريعات وقوانين بفرض الرسوم الكمر كية على السلع المستوردة، وتفعيل دور الجهاز الرقابي للتقييس والسيطرة النوعية، لمنع دخول المنتجات الرديئة الصنع إلى الأسواق المحلية.
3. لا بد من قيام الحكومة بتوفير التخصيص المالي من أجل إعادة تشغيل وتأهيل مثل هذه الصناعات، وتحديد هيكل التمويل المناسب الذي يتفق مع هيكل الأصول واتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل قصير وطويل الأجل وجعل تكلفة الأموال في أدنى مستوى لها.
4. في حالة عدم قدرة القطاع العام على القيام بهذه الإجراءات لا بد من إعطاء الفرصة الاستثمارية للمستثمرين بالقطاع الخاص لتأهيل هذه الصناعات ومحاولة النهوض بها وتطويرها.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. د. الراوي، أحمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010.
2. د. السماك، محمد أزهر سعيد، والتميمي، عباس علي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، جامعة الموصل، الموصل، 1987.
3. د. القرشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، طبعة ثانية مزيده ومنقحة، دار وائل، عمان، 2005.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. African, Development Report, Oxford University, Development Bank, New York, 2001.
2. William Block, Keith Crane, Economic Policy and Prospects in Iraq, Federal Reserve Bank of Boston, London, England, 2004.

ثالثاً: الدراسات والمجلات والبحوث

1. د. شندي، أديب قاسم، الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد الأول، المجلد الأول، 2009.
2. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر والعولمة الشاملة للجميع والاستدامة البيئية، مجلس التنمية الصناعية، الدورة الخامسة والثلاثون، 2008.
3. د. العاني، أسامة عبد المجيد، أثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية، السنة الثالثة، العدد الرابع، 2001.
4. د. شعب، محمد جواد عباس، الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق، بحث منشور في مجلة كلية التربية، بابل، السنة السادسة، العدد الثاني، المجلد الأول، نيسان، 2008.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) / تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد الخامس، 2007.

رابعاً: مصادر أخرى

1. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي للسنوات (1997-2004) ، 2005 .
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010-2014، ورقة القطاع الصناعي، 2009.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2006.

ملحق رقم (1)

عدد المنشآت وقيم الإنتاج في القطاع الصناعي الخاص للمنشآت الصناعية الكبيرة في الصناعات التحويلية للمدة

(2008 - 2005)

السنوات	عدد المنشآت (1)	قيمة الإنتاج
2005	370	284270747
2006	334	344891649
2007	341	402998371
2008	392	616279684

مصدر الأعمدة (1)، (2) مأخوذة من نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات

. (2008 - 2005)

ملحق رقم (2)

تطور قيم الإنتاج وقيم مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات للمنشآت الصناعية الكبيرة للمدة (2009-2000)

(القيم بملايين الدنانير)

السنوات	قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (1)	نسبة التغير السنوي % (2)	قيمة مستلزمات الإنتاج للصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (3)	نسبة التغير السنوي % (4)	القيمة المضافة في الصناعات التحويلية لمختلف القطاعات (5)	نسبة التغير السنوي % (6)
2000	898118.8	---	662160.7	---	235958.1	---
2001	875516.2	(2.5)	463124.9	(30.05)	412391.3	74.77
2002	592160617	(32.36)	303542319	(34.45)	288618298	(30.01)
2003	458985862	(22.48)	291164534	(4.07)	167821328	(41.85)
2004	870779.7	89.71	464456.5	59.51	406323.2	142.11
2005	1115538455	28.10	611785992	31.72	503752463	23.97
2006	1660796409	48.87	809879773	32.37	850916636	68.91
2007	1799880509	8.37	824641336	1.82	975239173	14.61
2008	2618781518	45.49	1149055220	39.33	1469726298	50.70
2009	3716182	41.90	1559747	35.74	2156435	46.72

• مصدر الأعمدة (1) ، (3) مصدره وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية الإحصاء الصناعي / نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات من (2009-2001) . أما البيانات الخاصة بسنة 2000 مأخوذة من المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2001.

• مصدر الأعمدة (2) ، (4) ، (5) ، (6) من عمل الباحثين.
النسب المحصورة بين قوسين هي نسب انخفاض بالسالب .